الفصل الأول

المبادئ والحصافة

في أثناء الفترة الأولى من رئاسة جورج دبليو. بوش، هوجمت الولايات المتحدة على أرضها الخاصة بها من جماعة القاعدة الإسلامية المتطرفة، في عمل إرهابي وحيد كان أكثر الأعمال الإرهابية تدميراً في التاريخ. وردت إدارة بوش على هذا الحدث غير المسبوق بسياسات جديدة مؤثرة كاسحة. فأولاً، أنشأت وكالة فيدرالية جديدة تماماً هي وزارة الأمن الوطني، ودفعت من خلال مجلس الشيوخ قانون الوطني، وهو مصمم ليعطي تنفيذ القانون المحلي سلطات أكبر للتصرف ضد الطامحين ليكونوا إرهابيين. وثانياً، غزت أفغانستان، وهي بلاد داخلية محصورة تقع في الجانب الآخر من العالم، وأطاحت نظام حكم طالبان الذي آوى القاعدة هناك. وثالثاً، أعلنت عقيدة إستراتيجية جديدة من العمل الاستباقي، وفعلياً هي عقيدة الحرب الوقائية، التي ستأخذ القتال

obeikandl.com

إلى العدو، بدلاً من الاعتماد على الردع والاحتواء اللذين كانا الأساسين لسياسة الحرب الباردة. ورابعاً، غزت وأطاحت نظام حكم صدام حسين على أساس أنه امتلك أو أنه كان يخطط أن يحصل على أسلحة التدمير الشامل.

وكانت المبادرتان الأوليان من هذه المبادرات رَدَّي فعلٍ لابد منهما على هجمات 11أيلول/سبتمبر، وقد حث على هاتين المبادرتين أعضاء من كلا الحزبين السياسيين ولقيتا مساندة من أكثرية غالبة من الشعب الأمريكي. وفي حين انتقد بعضهم نواحي من القانون الوطني من حيث أنه تعدى تعدياً مفرطاً على الحريات الفردية، فإن من الصعب أن نتخيل أن الأمة كانت ستستمر في طريقتها الفاترة في معالجتها للأمن الوطني بعد هجمات مركز التجارة العالمي ووزارة الدفاع.

وفي المقابل، لم تكن المبادرتان الثانيتان، وهما إعلان عقيدة استباقية واسعة وغزو العراق، رَدَّي فعلٍ واضحين على هجمات 11 أيلول/سبتمبر. وكان يمكن تبرير كلتا السياستين بناء على عدد من الأسس. ومع ذلك، فإن ما جعلهما موضع خلاف على وجه الخصوص كان هو التشديد الذي يصل إلى حد الوسواس تقريباً والذي وضعته إدارة بوش على تغيير نظام الحكم في العراق وعلى التشديد الضمني على الاستثنائية الأمريكية التي أعطت واشنطن لا مجرد الحق بالعناية بهذه المشكلة بل كلفتها بالواجب للعناية بها. وقد أوضح مسؤولون متنوعون في الإدارة، بدءاً بالرئيس نفسه، أن الولايات المتحدة ستستمر في العمل ضد صدام بغض النظر عن

آراء حلفائها. وكان هذا القرار قد اتخذ من قبلُ بشكل واضح في وقت لم يتجاوز صيف 2002، قبل إعادة دخول المفتشين عن الأسلحة التابعين للأمم المتحدة إلى العراق أو المناقشة الرسمية في مجلس الأمن.[1] ومع أن الولايات المتحدة بينت بوضوح أنها ستكون سعيدة بأن تتلقى الدعم من مجلس الأمن، فإنها شعرت أنها لم تكن مجبرة أبداً بما كان يفكر فيه حلفاؤها أو المجتمع الدولي الأرحب. وكانت إدارة بوش قد توقعت حرباً قصيرة وانتقالاً سريعاً بلا آلام نسبياً إلى عراق ما بعد صدام. ولم تُعط الإدارة إلا القليل من التفكير للمتطلبات اللازمة لإعادة البناء بعد النزاع وأصيبت بمفاجأة حين وجدت أن الولايات المتحدة تقاتل تمرداً طويلاً.

وكان مفكرو المحافظين الجدد، في سنواتهم في خارج السلطة قبل انتخابات عام2000، قد اقترحوا جدول أعمالٍ للسياسة الخارجية يتضمن مفاهيم مثل تغيير نظام الحكم، والهيمنة الخيِّرة، والقطب الواحد، والاستباق، والاستثنائية الأمريكية، وهي المفاهيم التي صارت سمات مميزة للسياسة الخارجية لإدارة بوش. وكثيرون من المحافظين الجدد كانوا دعاة بارزين أقوياء للحرب ودافعوا عن التحول في التوجه من التركيز على القاعدة إلى التركيز على العراق. وزيادة على ما تقدم، فقد تركت إدارة بوش سجلاً عقدياً غنياً نسبياً عن تفكيرها الخاص في الإستراتيجية الكبرى في شكل خطابات وبيانات عن السياسة، مثل خطابات الرئيس عن حالة الاتحاد وخطابيه بمناسبتي التنصيب، وخطابه في ويست بوينت وفي معهد المشروع الأمريكي في شهر حزيران/يونيو2002 وفي

شهر شباط/فبراير2003، ومثل إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة، المنشورة في شهر أيلول/سبتمبر2002. هذه الوثائق مجتمعة سميت بشكل غير رسمي عقيدة بوش. وهذه التصريحات الرسمية متوافقة مع ما كان يناقش فيه المحافظون الجدد وهم خارج الإدارة، وفي الحقيقة، وفي حالة خطاب التنصيب الثاني لبوش، فإن بعض من كانوا في خارج الإدارة قدموا الأفكار تقديماً مباشراً. وإذا أخذنا بالحسبان هذا السجل، فليس هناك ما يثير الدهشة في أن العديد من المراقبين رأوا إدارة بوش بوصفها إدارة يجري تشكيلها على نحو حاسم على أيدي المحافظين الجدد.

ولكن في الوقت الذي يوجد فيه سبب يدعو إلى ربط المحافظين الجدد بسياسات الفترة الأولى من رئاسة بوش، فإن أحد المواضيع المركزية لهذا الكتاب سيكون لبيان أن هذا الربط قد بولغ فيه، وهو يعطي مظهراً خادعاً براقاً فوق واقع أكثر تعقيداً، وإلى أن تُكتب المذكرات، وإلى أن يقوم مؤرخو المستقبل بعملهم، فلن نعرف الدرجة التي انساقت إليها الشخصيات الرئيسية في الإدارة بالأفكار العظيمة، في مقابل التخبط من خلال رد الفعل للحوادث المتغيرة تغيراً سريعاً. والشخصيتان الرئيسيتان في الإدارة اللتان كانتا تفضلان الحرب أكثر من غيرهما وهما: وزير الدفاع دونالد رامسفيلد، ونائب الرئيس ديك تشيني،لم يكونا معروفين بأنهما من المحافظين الجدد قبل ولايتيهما، ونحن لا نعرف عند هذه النقطة مصادر آرائهما ومنشأها.

وأهم من ذلك، ولو كانت الأفكار هي دوافع السياسة، أن الأفكار التي يعتنقها المحافظون الجدد كانت هي نفسها أفكاراً معقدة وموضع تفسيرات مختلفة. والسياسة الخارجية للإدارة على وجه الخصوص لم تكن تتبع بشكل حتمي من آراء الأجيال السابقة من الناس الذين اعتبروا أنفسهم محافظين جدداً. وتراث المحافظين الجدد معقد ومتنوع، يعود في جذوره القهقرى إلى مطالع الأربعينيات من 1940. وقد أنتج هذا التراث جملة من الأفكار المنسجمة التي أعطت سلسلة واسعة من الخيارات السياسية المحلية والخارجية.

كانت هناك أربعة مبادئ مشتركة أو خيوط امتدت عبر الكثير من هذا الفكر من بدايته، واستمراراً عبر الحرب الباردة وإلى نهايتها، وهي: اهتمام بالديمقراطية، وحقوق الإنسان، واهتمام أكثر عمومية بالسياسات الداخلية للولايات، والاعتقاد أن قوة الولايات المتحدة يمكن أن تستخدم في سبيل أغراض أخلاقية، وارتياب بشأن قدرة القانون الدولي والمؤسسات الدولية على حل المشكلات الأمنية الجادة، وأخيراً، رؤية ترى أن الهندسة الاجتماعية الطموح تؤدي في الغالب إلى عواقب غير متوقعة وتقوض في الغالب غاياتها الخاصة التي تغيَّتها.

حين تُقرَّر هذه المبادئ بهذا الأسلوب التجريدي النظري، لن يجد معظم الأمريكيين إلا القليل في هذه المبادئ ليعترضوا عليه: فهنري كيسنغر وتلاميذه الواقعيون لن ينكروا أن الديمقراطية مهمة، في حين أن مساندي الأمم المتحدة سوف يقرون بحدود تلك

المنظمة ومواطن ضعفها. وهكذا، فإن المرء يميل إلى الاستنتاج أن غلطات إدارة بوش كانت ببساطة أخطاء الحكم الحصيف المتبصر أو أخطاء في تطبيق السياسة، أكثر مما هي انعكاسات للمبادئ الساندة التي تقوم عليها السياسة.

ومع ذلك، فالمشكلة ليست بهذه البساطة، وذلك لأن الأفكار التجريدية النظرية كانت قد فُسِّرت بطرق معينة مميزة قد يكون من الأفضل أن توصف بأنها مواقف عقلية أو رؤى للعالم أكثر مما هي مواقف مبنية على مبادئ تتمسك بها. والخيارات الحصيفة المتبصرة التي نبعت من هذه المواقف العقلية كانت خيارات منحازة في اتجاهات معينة ثابتة جعلتها، حين ثبت أنها خاطئة، شيئاً أكثر من مجرد أخطاء فردية في الحكم. وكانت هناك ثلاث مناطق رئيسية مما قد ندعوه الحكم المنحاز الذي قاد إلى الغلطات من إدارة بوش في قيامها على السياسة الخارجية للولايات المتحدة في فترتها الأولى.

كانت الأولى هي تقدير التهديد. لقد بالغت الإدارة في التقدير، أو ربما بدقة أكبر أساءت وصف التهديد الذي يواجه الولايات المتحدة من الإسلامية المتطرفة (الراديكالية). وعلى الرغم من أن الاحتمال الجديد المشؤوم بشأن وجود الإرهابيين الذين لا يمكن ردعهم والمسلحين بأسلحة التدمير الشامل هو احتمال طرح نفسه، فإن الإدارة خلطت خطأً هذا الاحتمال مع التهديد الذي مثلته العراق ومع الدول المارقة ومشكلة تكاثر أسلحة التدمير الشامل أو هما معاً بشكل أكثر عمومية. إن سوء الحكم كان مبنياً

من بعض النواحي على الإخفاق الضخم الذي مني به المجتمع الاستخباراتي الأمريكي في تقدير حالة برامج أسلحة التدمير الشامل العراقية تقديراً صحيحا قبل الحرب. ولكن المجتمع الاستخباراتي لم يأخذ أبداً تقريباً رأياً تهويلياً مفزعاً حيال تهديد الإرهابيين وأسلحة التدمير الشامل أو هما معاً مثلما اتخذت الإدارة نفسها هذا الرأي. إن المبالغة في تقدير هذا التهديد حينئذ برر رفع الحرب الوقائية لتكون الملمح المركزي في إستراتيجية أمنية جديدة. وجادلت الإدارة في أن 11 أيلول/سبتمبر قد جعلت الحرب الاستباقية ضرورة بوصفها وسيلة لنقل القتال إلى العدو، ولكن تلك المجادلة يكون لها معنى مفهوم فقط إذا كان قد تم تحديد العدو الحقيقي تحديداً صحيحاً.

وإضافة إلى ذلك، أخفقت إدارة بوش في أن تتوقع رد الفعل الكوكبي السلبي سلبية سامة خبيثة على ممارستها لمبدأ "الهيمنة الخيرة". لقد جاءت الإدارة إلى مهام وظيفتها وهي تحمل انحيازاً إيديولوجياً ضد الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى مثل المحكمة الجنائية الدولية. وأخفق المسؤولون في التحقق من أنهم كانوا يدفعون ضد اتجاه قوي من تيار المعاداة لأمريكا، وهي معاداة سوف تزداد سوءاً زيادة كبيرة من جراء إزاحتهم المحتقِرة في الظاهر لمعظم أشكال التعاون الدولي. إن بروز عالم ما بعد الحرب الباردة الأحادي القطب جعل مدى الهيمنة الأمريكية، كما تبين، مصدر قلق حتى لأوثق حلفاء أمريكا.

وأخيراً أخفقت إدارة بوش في أن تتوقع المتطلبات اللازمة من أجل تهدئة العراق وإعادة بنائه، وكانت مفرطة بالتفاؤل إفراطاً

جامحاً في تقديرها للسهولة التي يمكن بها إنجاز الهندسة الاجتماعية على نطاق واسع، لا في العراق فقط، بل في الشرق الأوسط كله. وهذا لا يمكن أن يكون إخفاقاً للمبادئ الساندة، وذلك نظراً إلى أن أحد المواضيع الثابتة للمحافظين الجدد، كما سبق أن لاحظنا، كان هو التشكيك في حظوظ نجاح الهندسة الاجتماعية. وعلى الأصح، فإن مناصري الحرب قد نسوا على ما يبدو مبادئهم الخاصة في حمى دعوتهم إلى الحرب.

مهما تكن الجذور المعقدة للمحافظة الجديدة، فإنها صارت الآن مرتبطة ارتباطاً لا مناص منه بمفاهيم مثل الاستباق، وتغيير نظام الحكم، وأحادية الجانب، والهيمنة الخيرة مثلما وضعت موضع الممارسة من إدارة بوش. وبدلاً من محاولة القيام بواجب لا جدوى منه يهدف إلى استرجاع معنى هذا اللفظ، فإن من الأفضل كما يبدو لي أن نهجر التسمية وأن نفصل الكلام في موقف للسياسة الخارجية متميز تميزاً كاملاً.

المحافظة الجديدة هي مدخل واحد من أربعة مداخل للسياسة الأمريكية الخارجية اليوم. فإضافة إلى المحافظين الجدد، هناك "الواقعيون" في تقليد هنري كيسنغر الذي يحترم القوة ويميل إلى تخفيف الطبيعة الداخلية لأنظمة الحكم الأخرى واهتمامات حقوق الإنسان، وهناك الدوليون الليبراليون الذين يأملون بتجاوز سياسات القوة بالكلية والتحرك إلى نظام دولي مستند إلى القانون والمؤسسات، وهناك ما يسميه وولتر رسل ميد القوميين الأمريكيين "الجاكسونيين"، الذين يميلون إلى تبني رأي ضيق، ومتصل بالأمن،

بالنسبة إلى المصالح القومية الأمريكية، ولا يثقون بتعددية الجانب، ويميلون في أكثر تجلياتهم تطرفاً نحو المحلية الوطنية والانعزالية[2]. لقد روج لحرب العراق حلف من المحافظين الجدد والقوميين الجاكسونيين، الذي قبلوا، لأسباب مختلفة، منطق تغيير نظام الحكم في بغداد. وقد نحّوا جانباً الواقعيين في الحزب الجمهوري من أمثال برنت سكوكروفت وجيمس بيكر، اللذين خدما في إدارة جورج هيربرت ووكر بوش وكانا مرتابين بشأن الأساس المنطقي للحرب.

ومع تردي عملية حرية العراق وانحطاطها من تحرير منتصر إلى احتلال طاحن وحرب عصابات، وجد المحافظون الجدد أنفسهم في حالة الدفاع، وبدأ الواقعيون يكسبون الأرض. وعاد المحافظون الجدد إلى استعادة موقعهم بعد الانتخابات العراقية في30 كانون الثاني /يناير 2005، ولكنهم فقدوه ثانية مع استمرار التمرد. وسيكون هناك بالتأكيد المزيد من أحوال الصعود والنزول مع مضي عواقب الحرب بنفسها إلى منتهاها، وهو ما سوف يعمل، مرة أخرى، على تغيير السلطة النسبية لفئة على أخرى. والمشكلة هي أنه ما من واحد من هذه المواقف، وهي: موقف المحافظين الجدد، أو موقف الواقعيين، أو موقف الجاكسونيين القوميين، أو موقف الدوليين الليبراليين، يحدد تحديداً مناسباً مدخل الولايات المتحدة إلى العالم، المدخل الذي تحتاج الولايات المتحدة إلى اتباعه في عواقب 11 أيلول/سبتمبر وبعد غزو العراق. الموقف الواقعي وموقف المحافظين الجدد على وجه الخصوص حددا من بعض

الوجوه في معارضة أحدها الآخر في أثناء الحرب الباردة، وكلاهما غير كاف للعالم الذي يبرز في القرن الحادي والعشرين. فذلك العالم يتميز بالهيمنة الأمريكية وبرد فعل كوني معاد لأمريكا، ويتكامل مع أشكال في مبدئها لم تكتمل بعد من التوازن "الناعم"، وتحول في مركز الفعل بعيداً عن الدول الأمم نحو الفاعلين ممن ليسوا دولاً وقوى دولية أخرى، ويترافق مع تفكك السيادة من حيث هي مبدأ معياري ومن حيث هي حقيقة تجريبية واقعية على حد سواء، إضافة إلى بروز مجموعة من الدول الضعيفة والمخفقة التي تعتبر المصدر لمعظم المشكلات الكونية.

في ضوء هذه البيئة الخارجية التي تبرز، تحتاج الولايات المتحدة إلى أن تحدد مدخلاً للسياسة الخارجية لا يستولي عليها أي واحد من هذه المواقف الموجودة. ويبدأ هذا الموقف من فرضيات معينة يفترضها المحافظون الجدد، وهي: أولاً، أن سياسة الولايات المتحدة والمجتمع الدولي تحتاج على نحو أكثر سعة إلى أن تشغل نفسها بما يجري داخل البلدان الأخرى، وليس بمجرد السلوك الخارجي للدول فقط، مثلما يريد الواقعيون، وثانياً، أن القوة، والقوة الأمريكية تحديداً، ضرورية في الغالب لتحقيق أغراض أخلاقية. وهي أيضاً تستفيد من مبدأ للمحافظين الجدد، وهو مبدأ يبدو أن المحافظين الجدد قد نسوه في المدة التي جرى فيها الإعداد بالتدريج لحرب العراق، أي: أن الهندسة الاجتماعية الطموحة صعبة جداً ويجب أن يكون الاقتراب منها دائماً بعناية وبتواضع. وبكلمات أخرى، فإن ما نحتاج إليه هو ويلسونية أكثر

واقعية تلائم الوسائل مع الغايات ملاءمة أفضل في التعامل مع المجتمعات الأخرى.

والويلسونية الواقعية تختلف عن الواقعية التقليدية بأن الويلسونية الواقعية تأخذ ما يجري داخل الدول على محمل الجد بوصفه هدفاً للسياسة الخارجية الأمريكية. والقول إن بناء الأمة أو ترويج الديمقراطية أمر صعب لا يعني القول إنه مستحيل أو يجب تجنبه تجنب المتحرج منه. وفي الحقيقة، إن الدول الضعيفة أو المخفقة هي مصدر من أكبر مصادر الاضطراب الكوني اليوم، وبكل بساطة فإن من المستحيل بالنسبة إلى القوة الكبيرة الوحيدة في العالم، ولأسباب تتعلق بالأمن وبالأخلاق معاً، أن تتخلى عن هذه الدول. ومن ناحية أخرى، فلا الواقعيون ولا المحافظون الجدد قد وجهوا الانتباه الكافي إلى مشكلة التنمية طوال السنوات، ولا هم بالذين صوبوا الانتباه إلى أجزاء من العالم مثل إفريقية أو أمريكا اللاتينية حيث تكون التنمية معضلة إلى أبعد حد (إلا، طبعاً، حين صارت البلدان في هذه المناطق تهديدات أمنية).

وتختلف الويلسونية الواقعية عن المحافظة الجديدة (وعن الجاكسونية القومية) من جهة أن الويلسونية الواقعية تأخذ المؤسسات الدولية على محمل الجدية. ونحن لا نريد أن نستبدل المنظمات الدولية غير قابلة للمساءلة بالسيادة القومية، والأمم المتحدة ليست الآن ولن تصير في المستقبل مطلقاً مقعد حكومة كونية فعالة شرعية. ومن ناحية أخرى، فنحن لا نمتلك الآن مجموعة كافية من الآليات الأفقية للمساءلة بين القبعات العالية

العمودية التي نسميها دولاً، وكافية، أي، لتتلاءم مع التغلغل الاقتصادي والاجتماعي المتبادل الشديد الذي نسميه اليوم باسم العولمة. وتستبقي الدولة لها وظيفة حاسمة لا يستطيع أن يحل محلها أي فاعل عابر للقومية: فهي تبقى المصدر الوحيد للسلطة الذي يستطيع أن ينفذ حكم القانون. ولكن لكي تكون السلطة فعالة، يجب أن تُرى بوصفها سلطة شرعية، وتتطلب الشرعية الطويلة البقاء درجة من المأسسة عبر الأمم أعلى بكثير مما هو موجود حالياً. والعالم المتعدد المؤسسات الذي سيفي بهذه الحاجات يظهر إلى الوجود تدريجياً، ولكننا لسنا موجودين هناك حتى الآن، وما من مدرسة من المدارس الموجودة في السياسة الخارجية توفر التوجيه الكافي ليأخذنا هناك.

يقترح هذا الكتاب طريقاً مختلفاً لأمريكا لتتصل بالعالم، طريقاً لا هو طريق المحافظين الجدد ولا هو طريق الواقعيين، ولا الجاكسونية ولا الدولية الليبرالية. ويحاول الكتاب أن يحدد طريقاً أكثر واقعية للولايات المتحدة لتروج التنمية السياسية والاقتصادية من خلال طريق غير الحرب الاستباقية، وتفتح جدول أعمال من تعددية متعدد الجوانب مناسب لعالم العولمة الحقيقي الموجود.

obeikandl.com